(٣) القضية الفلسطينية دوليا

لا شك ان أهم تفاعل دولي تواجهه القضية الفلسطينية في الفترة الراهنة يكمن في الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وتلخصت هذه الجهود في ابتعاد السعودية التدريجي عن موقفها التقليدي القائل بضرورة فصل كل ما يتعلق بالبترول عن المشاكل السياسية الكبيرة والصغيرة في المنطقة والتعامل معه كسلعة تجارية لا أكثر ، وفي التهديد المتزايد باستخدام الحد من انتاج النفط كسلاح سياسي لحمل الولايات المتحدة على التدخل لدى اسرائيل بما يجعل الاخيرة تقبل بالتسوية السياسية للنزاع في المنطقة . وقد بدأ هذا التحول في الموقف السعودي بالظهور الى العلن في الربيع الماضي عندما أبلغ زكي اليماني (وزير النفط) وليم روجرز بأنه سيتعذر على السعودية رفع انتاج نفطها بما يتناسب مع حاجات الدول المستهلكة في المستقبل ، وخاصة حاجات الولايات المتحدة نفسها ، وبما يتناسب مع الخطوات اللازمة لتجنيب هذه الدول أزمة حادة في توفر الطاقة ، هذا ما لم تساعد الحكومة الامريكية بشكل جدي في حل النزاع العربي الاسرائيلي . وبالاضافة الى التخوف من التأثيرات السلبية التي يتركها استمرار النزاع على الانظمة العربية عامة ، يبدو أن السبب الاخر الكامن خلف هذا التحول في الموقف السعودي هو الانزاج الذي واجهه الملك فيصل أمام الرئيس السادات بعد انهاء الوجود السوفياتي في مصر . اذ يبدو ان الملك كان قد تعهد بتدخل امريكي يجعل اسرائيل اكثر تقبلا لتسوية النزاع وفقا للتفسير العربي لقرار مجلس الامن وذلك بعد قيام الرئيس السادات باخراج الخبراء السوفيات من البلاد . وبما ان الامل بهذا التدخل لم يتحقق ، ولا حتى بشكل جزئي جدا ، وجد الملك نفسه مضطرا للتهديد بصورة مباشرة بسلاح النفط من اجل الضغط على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة . وتقدم شاه ايران لتأكيد الموقف السعودي وتعزيزه وذلك اثناء زيارته الاخيرة الى واشنطن ، حيث أعلن ، في اواخر شهر تموز ، في مقابلة تلفزيونية ان الدول العربية المنتجة للنفط ، وعلى رأسها السعودية ، قد تستخدم البترول كسلاح سياسي في النزاع العربي الاسرائيلي ، وان ايران تدعو ، لهذا السبب ، الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بأكبر سرعة ممكنة . كذلك ترددت أنباء صحفية اثناء الزيارة ان الشاه حذر الرئيس نيكسون من التأثيرات السلبية لاستمرار النزاع على حاله على الانظمة العربية الموالية للغرب ، وقد تم تتويج هذا الاتجاه في السياسة السعودية بتصريح ادلى به الملك فيصل الى التلفزيون الامريكي في اواخر آب اشار فيه الى أن استمرار الولايات المتحدة في تأييدها لاسرائيل سيجعل من الصعب على السعودية رفع انتاجها من البترول لتزويد امريكا بحاجاتها النفطية كما سيؤثر سلبيا على العلاقات الودية بين البلدين . وعاد فيصل الى طرح الموضوع نفسه في مقابلة أجرتها مجلة « نيوزويك » الامريكية الاسبوعية (في اوائل ايلول) حيث ربط بوضوح تام بين تدخل امريكا للضغط على اسرائيل كي تستجيب لعروض السلام في المنطقة وبين زيادة انتاج النفط بما يتلاءم مع مصالح الدول المستهلكة . طالب الملك فيصل « بتوفير المناخ السياسي الملائم الذي عكرته ازمة الشرق الاوسط » و« بتوقف الولايات المتحدة عن التحيز لاسرائيل وعن امدادها بالمساعدات غير المحدودة » قبل اعطاء موافقته على تنفيذ مشاريع زيادة انتاج النفط السعودي ، وذلك لان الموقف الامريكي جعل اسرائيل ترفض السلام، وعلى حكومة الولايات المتحدة تحمل مسؤولياتها في « تصحيح هذا الوضع » في المنطقة ، على حد قوله . وبالاضافة الى ذلك دعا فيصل الى التعاون التام مع ايران من أجل « تحقيق الاستقرار في الخليج » .

أما ردود الفعل الامريكية على هذا الاتجاه في السياسة السعودية فكانت ذات طابع مزدوج : تصريحات وتحركات ذات طابع تطميني للجانب العربي وتصريحات اخرى مطمئنة لاسرائيل تنطوي على تهديدات مبطنة للدول العربية المنتجة للنفط .

وكانت اهم التطورات بالنسبة للشق الاول : (١) تحرك عدد من شركات البترول الكبرى باتجاه دعوة السلطات الامريكية « لتوثيق علاقاتها مع العرب » والعمل بشكل افضل مع حكوماتهم على أساس المصالح الحيوية المشتركة للطرفين . فقد وجهت شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا رسالة